

Distr.
GENERAL

S/RES/911 (1994)
21 April 1994

مجلس الأمن

القرار ٩١١ (١٩٩٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٣٦٦ المعقودة في
٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وقد نظر في تقارير الأمين العام المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26868) و ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/1994/168) و ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/463) عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز نحو إقامة حكومة انتقالية وطنية في ليبيريا، وإن كان يساوره القلق إزاء ما وقع فيما بعد من تأخيرات في تنفيذ اتفاق كوتونو للسلم،

وإذ يعرب عن قلقه لتجدد القتال بين الأطراف الليبرية ولما كان لهذا القتال من تأثير سلبي على عملية نزاع السلاح وعلى الجهود المتعلقة بتوفير الإغاثة الإنسانية، وعلى محنة المشردين،

وإذ يشني على الدور الايجابي الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في جهودها الرامية إلى المساعدة في استعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا، وإذ يحثها على مواصلة جهودها بهدف مساعدة الأطراف الليبرية في انجاز عملية التسوية السياسية في البلد،

وإذ يسلم، بأن اتفاق السلم يعهد إلى فريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، على نحو ما لوحظ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26200)، بمهمة المساعدة في تنفيذ الاتفاق،

وإذ يثني على الدول الإفريقية التي ساهمت بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وعلى الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الاستئماني أو بتوفير أشكال أخرى من المساعدة دعماً للقوات،

وإذ يرحب بالتعاون الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق مراقبة وقف إطلاق النار، وإذ يؤكد على أهمية مواصلة التعاون التام والتنسيق الكامل بينهما في تنفيذ المهام المنوطة بكل منهما،

وإذ يلاحظ أن الجدول الزمني المنقح لاتفاق السلم، الذي وضع في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ في منروفيا، يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بحلول ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/463) وبالتقدم الذي أحرزته الأطراف تجاه تنفيذ اتفاق السلم والتدابير الأخرى الرامية إلى إقرار سلم دائم؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على أساس أن يقوم مجلس الأمن، بحلول ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤، باستعراض الحالة في ليبيريا، بما في ذلك الدور الذي تقوم به البعثة في ذلك البلد، استناداً إلى تقرير من الأمين العام حول ما إذا كان قد تم الانتهاء من تنصيب مجلس الدولة التابع للحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، وعما إذا كان قد أحرز تقدم ملموس في نزع السلاح وفي تنفيذ عملية السلم؛

٣ - يقرر كذلك أن يعود المجلس إلى استعراض الحالة في ليبيريا، بما في ذلك الدور الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أو قبل ذلك، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام، على أن يشمل هذا الاستعراض النظر في مسألة ما إذا كان قد أحرز تقدم كاف في تنفيذ الجدول الزمني المنقح لاتفاق السلم بما يبرر مواصلة اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ولا سيما مسألة قيام الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بالعمل بصورة فعالة، والتقدم المحرز في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح، والاستعدادات لإجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

٤ - يحيط علماً بأنه إذا رأى المجلس، خلال أي من الاستعراضين المشار إليهما أعلاه، عدم حدوث تقدم كاف، جاز له أن يطلب إلى الأمين العام أن يعد خيارات تتعلق بولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ومواصلة عملياتها؛

٥ - يحث جميع الأطراف الليبرية على وقف الأعمال العدائية فوراً وعلى التعاون مع قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا من أجل الانتهاء من نزع السلاح على وجه السرعة؛

٦ - يدعو جميع الأطراف الليبرية الى القيام، على سبيل الأولوية العاجلة، بالانتهاء، خلال الإطار الزمني المحدد في الفقرة ٢ أعلاه، من تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، وخاصة تحديد عدد المقاعد الوزارية ومقاعد الجمعية الوطنية بالكامل كي يتسنى إقامة إدارة مدنية موحدة في البلد، والانتهاء من الترتيبات الملائمة الأخرى لإجراء الانتخابات الوطنية في موعدها المقرر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

٧ - يدعو مرة أخرى الأطراف الليبرية إلى التعاون التام في اىصال المساعدات الإنسانية الى جميع أنحاء البلاد بصورة مأمونة عبر أقصر الطرق طبقا لاتفاق السلم؛

٨ - يرحب بالجهود الجارية التي يبذلها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في دعم عملية السلم في ليبيريا والتزامه بضمان سلامة مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وموظفيها المدنيين، ويحث الأطراف الليبرية على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وكذلك الأفراد المشاركين في عمليات الإغاثة، وعلى التقيد بدقة بقواعد القانون الانساني الدولي المنطبقة؛

٩ - يشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم لعملية السلم في ليبيريا عن طريق المساهمة في الصندوق الاستئماني أو عن طريق توفير أشكال المساعدة الأخرى من أجل تيسير قيام الدول الافريقية بإرسال تعزيزات الى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والمساعدة في دعم القوات التابعة للبلدان المشتركة في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والمساعدة أيضا في الأنشطة الانسانية والانمائية، وكذلك في العملية الانتخابية؛

١٠ - يشيد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية لتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة؛

١١ - يرحب بمواصلة الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل تعزيز وتيسير الحوار بين جميع الأطراف المعنية؛

١٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعلي.

— — — — —